



جَمْعِيَّة مَصَارِف لِبْنَانَ

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



المجلة الشهرية
العدد التاسع - أيلول ٢٠٢٢

MONTHLY BULLETIN
September - 2022

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقَّعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

أبحاث ودراسات

٨

ملفات خاصة

١٣

تشريعات وأنظمة

١٧

أخبار إقتصادية محلية ودولية

٢٢

أخبار مصرفية محلية ودولية

٢٤

صحافة متخصصة أجنبية

٢٥

نشاطات الجمعية



نظام الدولار الكاملة: لمحة عامة

وقد اعتمدت بلدان عديدة هذا النظام، وأبرزها باناما (منذ العام ١٩٠٤)، والإكوادور (منذ العام ٢٠٠٠)، تيمور الشرقية (منذ العام ٢٠٠٠)، السلفادور (منذ العام ٢٠٠١). وتجدر الإشارة إلى أنه من باب التسهيل، نعتبر أن البلد الذي يستغني عن عملته الوطنية سيستبدلها بعملة الولايات المتحدة الأمريكية (الدولار).

أما في ما يتعلق بالأسباب وراء زيادة انتشار نظام الدولار الكاملة، نذكر أنه خلال فترة الثمانينات التي تميّزت بمعدّلات مرتفعة من التضخم، تركّز الكثير من النقاش بخصوص أنظمة أسعار الصرف في البلدان النامية على دور نظام ربط سعر الصرف بعملة أخرى، حيث يختار البلد عموماً بين مجموعة من الخيارات، بما فيها ربط عملته بعملة واحدة قوية أو بسلة من العملات.

في التسعينات، تراجعت حدّة التضخم العالمي وازدادت كلّ من حركة وحجم تدفقات الرساميل. وعلى الرغم من ترحيب البلدان بذلك، فإنها واجهت تهديداً جديداً، حيث تزايدت وتيرة عمليّات المضاربة وشدّتها مقابل العملات التي تعتبرها أسواق رأس المال عرضة لحصول خفض في قيمتها. بشكل عام، كانت البلدان التي وقعت «ضحية أزمات العملة» تعتمد نظام سعر صرف يقوم نوعاً ما على ربط عملاتها. ونتيجة لذلك، ظهر اعتقاد أو استنتاج أنه في عالم يتسم بدرجة عالية من حركة الرساميل، قد يجتذب نظام ربط أسعار الصرف بحدّ ذاته عمليّات مضاربة، وبأنّ الخيارات المتطرّفة فقط، مثل «التعويم الحر» أو «مجلس النقد»، هي القابلة للتطبيق. ويُعتبر نظام مجلس النقد، الذي بموجبه تتمّ تغطية العملة المحلية بالكامل من الاحتياطات بالعملات الأجنبية، هو الشكل الأقوى ضمن خيار نظام سعر الصرف الثابت.

وقد انتقد مؤيدو الدولار الكاملة هذين الخيارين. فبنظرهم، إنّ نظام سعر الصرف العائم غير قابل للتطبيق بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية نظراً لإمكانية حصول تقلّبات مفرطة في أسعار الصرف. ونرى أنّ الاقتصادات النامية الأكبر، وذات الأنظمة المالية المتقدّمة نسبياً، مثل كوريا والبرازيل والمكسيك،

قديم هو النقاش حول نظام سعر الصرف المناسب الذي يجدر اعتماده في اقتصاد ما، كما أنه غير سهل بتاتاً. وقد ظهرت مع الوقت خيارات جديدة تمثّل أحدها بعدم اتّباع أيّ نظام صرف، ما يعني أن يستغني البلد بالكامل عن عملته الوطنية لصالح عملة مستقرّة كالدولار الأميركي في أغلب الأحيان. وأتت الخيارات الجديدة نتيجة للمشاكل التي واجهت العالم، ولعلّ أبرزها ارتفاع معدّلات التضخّم وتكرار وقوع الأزمات المالية وازدياد حدّتها من جرّاء الإرتفاع الكبير في درجة انتقال رؤوس الأموال وحجمها.

ويتميّز اقتصاد لبنان بمعدّلات مرتفعة من الدولار، تقترب بشكل أكبر في بعض الأوقات من الدولار الكاملة، كما هو الحال في الوقت الراهن حيث يُستخدم الدولار الأميركي كوحدة قياس وأيضاً وبشكل متزايد كوسيط في المبادلات أي في تسديد المدفوعات. في هذه الدراسة، لا نتناول مدى ملاءمة نظام الدولار الكاملة لحالة لبنان- الذي تعترضه بالطبع صعوبات كثيرة- للخروج بتوصية بهذا الخصوص، بل نقارب الموضوع بشكل عام، بدءاً بتعريف نظام الدولار الكاملة وأسباب توسّع انتشاره، مع التوقّف عند حسنات وسيّئات اللجوء إلى هذا النظام بالنسبة إلى البلد الذي يعتمده.

أولاً- في التعريف وفي أسباب انتشار هذا النظام

في نظام الدولار الكاملة، يستغني البلد الذي يعتمده عن عملته الوطنية لتحلّ مكانها عملة أخرى قوية، بحيث تؤدّي العملة الأجنبية المعتمدة وظائف النقد التقليدية وهي الوحدة الحسابية أو مقياس لقيمة السلع والخدمات (unit of account)، وأداة الدفع أي وسيط في المبادلات (mean of payment)، ومُدخِر للقيمة في غياب التضخّم (store of value) ما يجعل من النقد صلة وصل بين الحاضر والمستقبل. أما في نظام الإبدال النقدي (currency substitution)، تُستعمل عملة أجنبية إلى جانب العملة الوطنية خاصّة كأداة للدفع ومقياس للقيم.

بسعر صرف العملة الوطنية مقابل عملات الدول من «خارج منطقة الدولار». أما بالنسبة إلى الدول التي تتبع نظام «مجلس النقد» (currency board) فيكون هذا المكسب صغيراً إذ أن سعر صرف عملاتها مقابل الدولار ثابت أصلاً. مع التذكير بأنه في البلد الذي يعتمد نظام «مجلس النقد»، يحل هذا الأخير مكان المصرف المركزي، ويمكنه إصدار العملة الوطنية إذا تأمنت لها تغطية كافية بالدولار. وتكون قيمة العملة الوطنية ثابتة إزاء الدولار.

- تُساعد الدولة الكاملة البلد الذي يعتمدها على تأمين استقرار أسعاره الداخلية، شرط أن تكون الأسعار مستقرة أيضاً في البلد المرجع.
- تُساعد الدولة البلد المعني على الحصول على قروض طويلة الأجل.
- في حال كان معدّل التضخم مرتفعاً في بلد ما، تُساعد الدولة على تحسين المالية العامة للدولة من خلال زيادة إيراداتها الحقيقية. فالدولة تخفّف من الخسارة الحاصلة في القدرة الشرائية للضريبة المحددة اليوم والمدفوعة لاحقاً لصالح الدولة.
- للدولة نتائج ايجابية لا تظهر إلا مع مرور الوقت. فاعتماد الدولة يقلّل من امكانية حدوث الأزمات التي من شأنها التأثير بشكل سلبي ووقت طويل نسبياً على اقتصاد البلد المعني.
- من خلال تأمين الإستقرار في الأسعار، قد تعزّز الدول أيضاً مؤسساتها المالية وتؤثّر بشكل ايجابي على الإستثمار، إن من الداخل أو الخارج.
- للدولة ايجابية مهمة وهي تسهيل الإندماج التجاري والمالي للبلد المعني مع الإقتصادات العالمية وبشكل خاص مع الولايات المتحدة الأمريكية. إن استعمال عملة واحدة يؤدّي إلى تخفيض أعباء المعاملات (transaction cost) الناتجة عن التحويل من عملة إلى أخرى.

ثالثاً- في سلبيات اللجوء إلى نظام الدولة الكاملة

- في ما يلي أبرز سلبيات اعتماد نظام الدولة الكاملة:
- التخلّي عن العملة الوطنية، أحد أبرز رموز الدولة، لصالح

هي التي اعتمدت نظام تعويم سعر الصرف. في غضون ذلك، وقعت «مجالس النقد» فريسة لهجمات المضاربة المكلفة. فقد عانت الأرجنتين وهونغ كونغ، على الرغم من نجاحهما في اعتماد نظام «مجلس النقد»، من زيادات حادّة في معدّلات الفائدة وركود اقتصادي بعد انتشار عمليات المضاربة عليهما من بلدان أخرى. من هنا، اتّجه عدد من الدول إمّا إلى اعتماد نظام الدولة الكاملة (مثل الإكوادور في العام ٢٠٠٠) أو إلى اقتراح اعتماده (مثل الأرجنتين في العام ١٩٩٩).

ثانياً- في حسنات اللجوء إلى نظام الدولة الكاملة

في ما يلي أبرز حسنات نظام الدولة الكاملة:

- إن المكسب الأبرز لإعتماد الدولة الكاملة هو أنّها تُساعد على إزالة أو تخفيض خطر تدهور قيمة العملة الوطنية، ما يزيل بالتالي من خطر الوقوع في أزمة سعر الصرف. وتؤدّي إزالة خطر إمكانية تدهور العملة الوطنية إلى انخفاض علاوة المخاطر للبلد المدولر (risk premium)، وبالتالي إلى خفض معدّلات الفائدة، التي تخفّف بدورها أعباء خدمة الدين العام كما تشجّع الإستثمار وتنشّط الحركة الإقتصادية في البلد. كما تعمل الدولة الكاملة على تجنّب حصول أزمات في ميزان المدفوعات، حيث لا امكانية لحصول تدفقات رأسمالية مفاجئة إلى الخارج مدفوعة بمخاوف تخفيض قيمة العملة. وللدخول في بعض التفاصيل، يزيد خطر تدهور سعر صرف العملة الوطنية من الخطر السيادي لعدّة أسباب منها أنّ تدهور سعر الصرف يؤدّي إلى زيادة أعباء خدمة الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، كما أنّ تدهور العملة الوطنية يولّد خسائر كبيرة في القطاع المالي، خصوصاً إذا كان البلد يتميّز بمعدّلات دولة مرتفعة، الأمر الذي قد يدفع الحكومات إلى تحمّل الأعباء أحياناً. ويزداد المكسب المحقّق من الدولة الكاملة بمقدار ما يكون البلد المعني قد عانى من أزمات صرف سابقة، وكلّما كان سعر صرف عملته متقلّباً. كذلك، يزداد المكسب كلّما كان التبادل التجاري والمالي كبيراً مع دول «منطقة الدولار»، ولكن دون أن تزول الأخطار المتعلقة

الشرائية للعملة التي يصدرها المصرف المركزي وبين أعباء طباعتها. وبالتالي، تخسر حتماً البلدان التي تدولر اقتصادها هذا الدخل. ويمكن احتساب هذه الخسارة من خلال تنسيب تغيّر القاعدة النقدية في سنة معيّنة إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة ذاتها. وتجدر الإشارة إلى أنه باستطاعة البلد الذي يلجأ إلى الدولار عقد اتفاقية مع الولايات المتحدة يتقاسمان بموجبها هذه الإيرادات، وبهذه الطريقة يكون العبء أقل على البلد المدولر. بمعنى آخر ومن وجهة نظر اقتصادية، فإنّ الحق في إصدار عملة دولة ما يوفر لحكومتها عائدات من السيولة، تظهر كأرباح للبنك المركزي ويتم تحويلها إلى الحكومة. إنّ الدول التي تنتقل إلى الدولار الكاملة ستخسر هذه الأرباح وستكسبها الولايات المتحدة إلا في حال وافقت على تقاسمها. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ التطور على الصعيد المالي والتكنولوجي قلل نسبياً من حجم القاعدة النقدية (monetary base) وأهمّيتها.

• في حال اعتماد هذا النظام، تخسر السياسة النقدية وسياسة الصرف الأجنبي استقلاليتها. ففي بلد مدولر بالكامل، تفقد الحكومة المحليّة قدرتها على إصدار النقد، وبالتالي قدرتها على تخفيض قيمة عملتها الوطنية وتمويل عجز الموازنة عن طريق معدّلات تضخّمية مرتفعة، وأيضاً تحسين ميزان الحساب الجاري. في ما يتعلّق بالبلدان التي تتبع نظام «مجلس النقد»، فهي ضحّت أصلاً باستقلالية سياستها النقدية مقابل معدّلات تضخّم منخفضة، وعملة مستقرّة. وبالنسبة إليها، لا يؤدّي اعتماد الدولار الكاملة إلى خسائر إضافية في ما يتعلّق بمرونة السياسة النقدية وسياسة الصرف الأجنبي. لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ بلداناً كثيرة لا تستطيع اللجوء إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية. فإذا كان سياسيوها لا يتمتّعون بمصداقية كافية، أو إذا كان الدولار يُستعمل كوحدة حسابية، عندها يؤدّي تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع كبير في معدّلات التضخّم، ليمحو بذلك الآثار الإيجابية المنشودة من جرّاء التخفيض. كذلك، إنّ تخفيض قيمة العملة في بلد يتميّز بنظام مصرفي ضعيف و/أو بتعرّض القطاع الخاص

عملات دول أخرى. من الناحية العملية ستكون المقاومة السياسية شبه مؤكّدة، ومن المرجّح أن تكون قوية. • خسارة البلد المدولر لدور المصرف المركزي كمقرض في المقام الأخير (lender of last resort). يقوم المصرف المركزي عادةً بامداد القطاع المصرفي بالسيولة اللازمة في حال وقوع أزمة مصرفية، وذلك عن طريق استخدام قدرته على اصدار النقد. لكن مع الدولار الكاملة، يفقد المصرف المركزي قدرته على إصدار النقد، وبالتالي على مساعدة القطاع المصرفي إذا دعت الحاجة. ويواجه «مجلس النقد» المشكلة ذاتها لأنّه لا يستطيع إصدار العملة الوطنية إلا في حال تكوّنت مقابلها الإحتياجات اللازمة. لكنّ مجلس النقد قد يتمتّع بمرونة أكبر في ما يتعلّق بخلق النقد، أي بإمكانية تعامله مع خطر الأزمات المصرفية، وذلك عبر خفض نسبة تغطية العملة الوطنية بالعملات الأجنبية. ولكن في كلّ من الحالتين (مصرف مركزي ومجلس نقد)، تستطيع الجهات المعنية الحصول على خطوط ائتمان (lines of credit) من مصادر خارجية لتستخدم في حال وقوع أزمة. في أيّ حال، لا يجدر تضخيم دور المصرف المركزي كمقرض في المقام الأخير بإعتبار أنّ قدرته على التعامل مع أزمة مالية عن طريق خلق النقد هي محدودة. • تؤدّي الدولار إلى خسارة إيرادات مهمّة تعرف بالإيرادات السيادية (seigniorage). ويمكن احتساب هذه الإيرادات الفاتئة أو الأعباء بطريقتين:

الطريقة الأولى تحتسب أعباء الحصول على الدولارات اللازمة لإستبدال مخزون العملة الوطنية في التداول. ويحصل البلد على هذه الدولارات إمّا عن طريق الإحتياطي الأجنبي الذي يملكه، وإمّا عن طريق الإستدانة. ويُقاس عبء الدولار الكاملة عن طريق تنسيب النقد في التداول في فترة معيّنة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ذاتها.

الطريقة الثانية والأكثر تداولاً، تُحاول تقدير ما يخسره البلد من إيرادات عامّاً بعد عام من جرّاء اعتماده الدولار الكاملة. إنّ الحقّ في اصدار العملة يعطي الحكومات إيرادات، تتكوّن من الفرق بين القدرة

يمكن الجزم والخروج بنتيجة قاطعة. فإذا كان ممكناً تقدير بعض الأرباح والخسائر الناتجة عن اعتماد الدولار الكاملة، فإنه يصعب بل يستحيل تقدير بعضها الآخر. ولكن ما يمكن تأكيده هو أن البلدان التي تتميز بدرجة سريعة في انتقال رؤوس الأموال، منها وإليها، تستفيد من اعتماد الدولار الكاملة، وتزداد مكاسبها كلما كانت تستخدم الدولار في الأسواق المالية وفي النشاط الإقتصادي في السوق الحقيقي.

في أي حال، يجدر النظر بدقّة إلى مميّزات أو خصوصية كل بلد ينوي اعتماد هذا النظام ما يُساعد إلى حدّ كبير على اتّخاذ القرار الأنسب.

لمراكز قطع (التزامات بالدولار)، يسفر عن تدهور الوضع المالي للمصارف والمؤسسات العاملة، ما يؤثّر سلباً على النشاط الإقتصادي في البلد المعني. نستنتج إذاً أن نظام الدولار الكاملة قد لا يعني بالضرورة في الكثير من الأحيان الإستغناء عن أداة اقتصادية هامة. • أعباء أخرى أهمّها ما يتّصل بتحويل الأسعار من العملة الوطنية إلى الدولار، لكنّها تبقى أعباء ثابتة وتختلف بين بلد وآخر.

في الخلاصة، يتبادر بالتأكيد إلى أذهاننا السؤال التالي: إلى أيّة دقّة يميل ميزان ايجابيات الدولار وسلبياتها؟ في الحقيقية، تصعب الإجابة على هذا السؤال إذ لا



Money in the Digital Age

By : DR. ANDRE GHOLAM *

Central banks and regulators need to take a differentiated approach to various crypto innovations.

The recent plunge in crypto assets has left investors numbed by losses and surely in doubt. But the future of money is undoubtedly digital. Meanwhile, banks and central banks are watching. How and what to do with the cryptos ?

Bank of New York Mellon (BNY Mellon) is adding cryptocurrencies to assets that it holds as a custody manager, as it looks to attract a diverse set of investors and traders by tapping into the popularity of bitcoins and ethers.

Trading in cryptocurrencies has skyrocketed worldwide, drawing many traditional institutions to an asset earlier shunned by Wall Street due to its wild swings and sharp regulatory scrutiny.

Nasdaq and BlackRock have already rolled out custody platforms for their clients, as they look to gain a foothold in a market dominated by players such as Coinbase and Binance.

Crypto is really just the “tip of the spear”, but tokenized assets hold a lot of promise despite being the least developed, said Michael Demissie, head of digital assets and advanced solutions at BNY Mellon, adding that a recent bank study showed over 90% of institutional investors were looking to invest in the segment.

The 238-year-old bank won the approval of New York’s financial regulator earlier this fall and is the first of the eight systemically important U.S. banks to store digital

currencies and allow customers to use one custody platform for both its traditional and crypto holdings, as reported by the Wall Street Journal.

Central banks and regulators cannot afford to wait for clarity on how crypto-related innovations will shape the future of money and finance. These innovations—including digital assets, cryptocurrencies, stablecoins, and central bank digital currencies (CBDCs)—are rapidly gathering momentum.

Some already pose risks that must be understood and addressed. But they also present potential benefits worth harnessing. Central banks and regulators around the world are developing frameworks that seek to balance risks and opportunities judiciously. The frameworks need to evolve continually, as technologies, business models, and market practices change.

The Monetary Authority of Singapore (MAS), Singapore’s central bank and integrated financial regulator, aims to develop an innovative and responsible digital asset ecosystem. It has looked at the various crypto innovations individually, taking into account their specific risks and potential uses.

Digital assets

MAS actively promotes the innovative and responsible use of digital assets.

A digital asset is anything of value whose ownership is represented in a digital or computerized form. It could be a financial asset, say a bond; a real asset, such as a work of art; or even something intangible, like computing resources. The digital asset ecosystem has three distinct features:

* *Consultant Informatique - PHD, CISA, CISM, CRISC, Professeur a L’USJ.*

- Tokenization, which involves using software programs to convert ownership rights over an asset into a digital token that can be stored, sold, or used as collateral.
- A distributed ledger, or blockchain, which is an immutable computerized record of the ownership and transfer of ownership of a token.
- Cryptography, which uses advanced encryption techniques to ensure that transactions in these tokens are secure.

The digital asset ecosystem offers significant economic potential. It can facilitate more efficient transactions and unlock untapped economic value. The most promising use cases of digital assets in financial services are in cross-border trade and settlement, trade finance, and pre-and post-trade capital market activities.

In cross-border payments and settlements, common settlement networks using distributed ledger technologies are achieving reductions in settlement time from two-to- three days to less than 10 minutes and in transactions costs from 6 percent of transfer value to less than 1 percent. In trade finance, common ledgers that permit transactions to be traced have achieved reductions in processing time for letters of credit from five to 10 days to less than 24 hours. In capital markets, distributed ledgers are reducing the time to clear and settle securities transactions from two days to less than 30 minutes.

In Singapore, United Overseas Bank Ltd. has piloted the issuance of a S\$600 million digital bond on Marketnode's servicing platform that facilitates a seamless workflow through smart contracts. Smart contracts are computer programs embedded in a distributed ledger that automatically execute actions—for example, a coupon payout—when preset conditions are met. Marketnode is a joint venture between the Singapore Exchange and the investment firm Temasek.

MAS itself has launched an initiative—called Project Guardian—to explore digital asset

applications in wholesale funding markets. Led by DBS Bank, JP Morgan, and Marketnode, the first pilot involves creating a liquidity pool, comprising a collection of tokenized bonds and deposits locked in a series of smart contracts. The aim is to achieve seamless secured borrowing and lending of these tokenized bonds through the smart contracts.

The concept of tokenization to create digital assets has potential beyond finance. First, it can enable the monetization of any tangible or intangible asset. Second, tokenization makes it easier to fractionalize an asset (that is, split up the ownership of the asset, much as ownership of a company is split into shares of stock). Third, tokenization makes it easier to trade the assets securely and seamlessly without the need for intermediaries. Assets that can be tokenized and traded include works of art, real estate, commodities, even livestock. Not all tokenized assets make sense, but those that do could help unlock hitherto untapped economic value.

In Singapore, OCBC Bank has partnered with the digital exchange MetaVerse Green Exchange to develop green financing products using tokenized carbon credits. Tokenizing the carbon credits generated from green projects such as reforestation and placing them on a distributed ledger helps ensure their provenance and reduces the risk of double-counting of credits. Companies can buy these credits with confidence, to offset their carbon emissions.

A digital asset ecosystem will need a tokenized medium of exchange to facilitate transactions. Three popular candidates are cryptocurrencies, stablecoins, and central bank digital currencies (CBDCs).

Cryptocurrencies

Private cryptocurrencies—of which Bitcoin is probably the best known—fail as money. They perform poorly as a medium of exchange, as a store of value, and as a unit of account. Many of the cryptocurrencies that are widely traded today are really utili-

ty tokens that represent a stake in blockchain projects. But they have taken a life of their own outside the blockchain.

They are actively traded and heavily speculated on, with prices that are divorced from any underlying economic value on the blockchain. The extreme price volatility of cryptocurrencies rules them out as a viable form of tokenized currency or investment asset. Because users of cryptocurrencies operate through e-wallet addresses or pseudonyms, cryptocurrencies have made it easier to conduct illicit transactions, including money laundering. Cryptocurrencies have also helped to fuel ransomware—one of the fastest growing crimes in cyberspace.

MAS has consistently warned the public of the hazards of trading in cryptocurrencies. It has also made it harder for individuals to have access to cryptocurrencies—employing such measures as banning the advertisement or promotion of cryptocurrencies to the general public. MAS plans to impose further restrictions on retail access to cryptocurrencies.

Stablecoins

MAS sees good potential in stablecoins, provided they are well regulated and securely backed by high quality reserves.

Stablecoins are tokens whose value is tied to another asset—usually fiat currencies, such as the U.S. dollar. They seek to combine the benefits of stability and tokenization, thereby enabling them to be used as payment instruments on distributed ledgers.

Stablecoins are beginning to find acceptance outside the crypto ecosystem. Some technology firms have integrated popular stablecoins into their payment services. Visa and Mastercard allow transactions to be settled using USD Coin. This can be a positive development if stablecoins can make payments cheaper, faster, and safer. The competitive challenge that stablecoins pose to established players can also spur

improvements in traditional payments.

But to reap the benefits of stablecoins, regulators must ensure that they are indeed stable. Being pegged to a fiat currency is not enough; their stability depends on the quality of the reserve assets backing the coins. The recent meltdown of the stablecoin TerraUSD demonstrates the need for such quality backing. TerraUSD sought to achieve stability by relying on algorithms to control its supply through a complicated relationship with its unbacked sister cryptocurrency, Luna, rather than through secure asset backing.

National authorities recognize the potential of stablecoins and are developing proposals to regulate their issuance and circulation. The focus has been on governing the reserve assets that back the peg—the liquidity, credit, and market risks of the assets, the auditability of the reserves held, and the ability to redeem stablecoins at par.

But stablecoins are not without potential risks. Being collateralized by financial assets means they are more closely intertwined with the broader financial system than are unbacked cryptocurrencies. If faced with liquidity stresses, a stablecoin issuer that holds financial assets in reserve could be forced into a fire sale of those assets, which could have repercussions for the financial system.

While the risk of such contagion to the financial system is small at this point, appropriate regulatory levers are being considered in case the risk becomes significant. The Financial Stability Board (FSB) and other international standard setting bodies continue to update their guidance on this front. MAS will soon issue proposals to regulate stablecoins in Singapore.

Wholesale CBDCs

A CBDC is a direct liability and payment instrument of a central bank. Wholesale CBDCs are restricted to use by financial intermediaries and are akin to the balances

commercial banks now place with a central bank. MAS sees a strong case for wholesale CBDCs, especially in cross-border payments and settlements.

Cross-border payments today are slow, expensive, and opaque. Payments have to go through multiple banks before they reach their final destination. Directly linking instant payment systems across countries—such as between Singapore’s PayNow and Thailand’s PromptPay—achieves real-time payments and at considerably lower cost. But settlement is still not instant. The goal is to achieve cheaper, instantaneous cross-border payments that settle round-the-clock in real time.

Wholesale CBDCs on a distributed ledger have the potential to achieve atomic settlement, or the exchange of two linked assets in real-time. The Bank for International Settlements Innovation Hub has embarked on Project Dunbar to explore a common multi-CBDC platform to enable atomic settlement across multiple countries. It is a partnership of the MAS, Reserve Bank of Australia, Bank Negara Malaysia, and South African Reserve Bank.

Retail CBDCs

The case for retail CBDCs—essentially digital cash issued by a central bank to the general public—is less strong. The unique attribute of a retail CBDC relative to other regulated digital currencies (like stablecoins or tokenized bank deposits) is that it would be a liability of the central bank.

Interest in retail CBDCs has risen sharply in recent years, with many central banks experimenting with them. There are three commonly cited arguments for retail CBDCs.

First, a retail CBDC would preserve direct access to public money in a digital economy in which cash has disappeared. Members of the public may feel that they have a right to digital money that is always stable and free

of credit and liquidity risks—as they do with cash today.

But the differences between the liabilities of central banks and commercial banks are generally of little practical concern to most individuals. As long as people trust that their money is safe and that central banks stand ready to backstop the system during crises, direct access to public money may not be necessary.

Second, there may be a case for direct public provision of new digital money to act as a constraint on any monopoly power exercised in the retail payment space by banks or e-wallet providers. But there are other ways of enabling greater competition and ensuring that payments systems meet the required standards:

- opening up retail payment systems to more participants, including non-banks;
- capping interchange fees that merchants pay on credit and debit sales;
- setting minimum standards for speed, access, and interoperability (to enable payments across different payment networks).

The use of regulations should, of course, be weighed against the possibility that regulations could discourage new entrants to the payments system.

Third, a retail CBDC could offer greater privacy and control over personal information and transactions than provided by today’s electronic payment system. But here too, enhancements to regulations or legislation to protect users’ privacy and ensure sound data governance are possible alternatives to issuing retail CBDCs.

MAS believes that the case for a retail CBDC in Singapore is not compelling for now, given well-functioning payment systems and broad financial inclusion. Retail electronic payment systems are fast, efficient, and cost nothing, while a residual amount of cash remains in

circulation and is unlikely to disappear. Nevertheless, MAS is building a technology infrastructure that would permit issuance of retail CBDCs should conditions change.

Future state

It would be foolhardy to be too definitive about how these various innovations will pan out. Central banks and regulators must continually monitor trends and developments and adapt their policies and strategies accordingly.

But it is not unreasonable to imagine a future in which the digital asset ecosys-

tem is a permanent feature of the financial landscape, co-existing with today's intermediary-based system. Traditional fiat currencies will continue to dominate, but securely backed private stablecoins and wholesale CBDCs could be expected to play an important role in cross-border payment and settlement. Retail CBDCs may well emerge as a small component of the monetary base—similar to the role played by cash today.

Source : IMF - Finance & Development, Reuters



خلاصة التعاميم الصادرة عن مصرف لبنان خلال شهر أيلول ٢٠٢٢

تعميم وسيط رقم 640

للمصارف وللمؤسسات المالية ولشركات اليجار التمويلي نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم 13475 تاريخ 23/9/2022 المتعلق بتعديل:

- القرار الأساسي رقم 6116 تاريخ 7/3/1996 (التسهيلات الممكن أن يمنحها مصرف لبنان للمصارف وللمؤسسات المالية) المرفق بالتعميم الاساسي رقم 23. القرار الأساسي رقم 6180 تاريخ 31/5/1996 (برامج الادخار/الاقتراض السكني التي يمكن للمصارف اعتمادها للحصول على إعفاءات معينة من قبل مصرف لبنان) المرفق بالتعميم الاساسي رقم 25.

- القرار الأساسي رقم 6367 تاريخ 9/11/1996 (عمليات تحويل الأموال من وإلى مصرف لبنان وتثبيت وإجراء بعض العمليات المالية معه) المرفق بالتعميم الأساسي رقم 30. القرار الأساسي رقم 7835 تاريخ 2/6/2001 (الإحتياطي الإلزامي) المرفق بالتعميم الاساسي رقم 84.

لبنان للمصارف وللمؤسسات المالية،

وبناءً على القرار الأساسي رقم 6180 تاريخ 31/5/1996 وتعديلاته المتعلقة ببرامج الادخار/الاقتراض السكني التي يمكن للمصارف اعتمادها للحصول على إعفاءات معينة من قبل مصرف لبنان،

وبناءً على القرار الأساسي رقم 6367 تاريخ 9/11/1996 وتعديلاته المتعلقة بعمليات تحويل الأموال من وإلى مصرف لبنان وتثبيت وإجراء بعض العمليات المالية معه، وبناءً على القرار الأساسي رقم 7835 تاريخ 2/6/2001 وتعديلاته المتعلقة بالاحتياطي الإلزامي،

وبما انه، اعتباراً من نهاية العام 1/7/2023، سيتم نهائياً وقف العمل بسعر الليبور (LIBOR) كمؤشر مرجعي للفوائد في الأسواق العالمية وبالتالي يتوجب الانتقال الى اعتماد فوائد مرجعية بديلة، وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ 14/9/2022،

يقرّر ما يأتي:

المادة الأولى: يُلغى نصّ الفقرة (أ) الواردة في البند (6) من المقطع "أولاً" من "المادة التاسعة" من القرار الأساسي رقم 6116 تاريخ 7/3/1996.

« أ - معدل Term SOFR لثلاثة أشهر زائد قيمة تسوية الهامش المحدّدة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والأدوات المشتقة (ISDA Spread Ad-justment) مضافاً إليه 3% على القرض الممنوح بالعملة الأجنبية على ان يتم احتسابها كل ثلاثة أشهر.»

قرار وسيط رقم 13475

تعديل القرار الأساسي رقم 6116 تاريخ 7/3/1996

والقرار الأساسي رقم 6180 تاريخ 31/5/1996

والقرار الأساسي رقم 6367 تاريخ 9/11/1996 والقرار

الأساسي رقم 7835 تاريخ 2/6/2001

إن حاكم مصرف لبنان،

بناءً على قانون النقد والتسليف سيما المواد رقم 70، 76، 79 و174 من،

وبناءً على القرار الأساسي رقم 6116 تاريخ 7/3/1996 وتعديلاته المتعلقة بالتسهيلات الممكن أن يمنحها مصرف

المادة الثانية: يُلغى نص كل من البند (1) والبند (22) من الجدول (IN) المرفق بالقرار الأساسي رقم 6116 تاريخ 7/3/1996 ويُستبدلان بما يلي:

رقم	رمز فئة القروض	فئة القروض	رمز نوع القروض	نسبة الفائدة والعمولات
1	PRDB	القروض للقطاعات الانتاجية التي تستفيد من دعم الفوائد المدنية باستثناء القروض الممنوحة بكفالة شركة كفالات ش.م.ل		
		- منها الممنوحة بالليرة اللبنانية	a3k	مردود سندات الخزينة اللبنانية لمدة سنتين + 1,070%
		- منها الممنوحة بالعملات الأجنبية	a3k	معدل Term SOFR لثلاثة أشهر + قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والادوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) + 0,070%

رقم	رمز فئة القروض	فئة القروض	رمز نوع القروض	نسبة الفائدة والعمولات
22	ENVP	القروض لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة للحد من التلوث		
		- منها الممنوحة بالليرة اللبنانية او بالدولار الاميريكي تستفيد من دعم الدولة للفوائد المدنية والتي استفادت من احكام المادة التاسعة مكرر من هذا القرار قبل تاريخ 2016/11/8	a35k	للقرض الممنوح بالليرة اللبنانية : مردود سندات الخزينة اللبنانية لمدة سنتين ناقص 1.2 % للقرض الممنوح بالدولار الاميريكي : معدل Term SOFR لثلاثة أشهر + قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والادوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) + 4,5 %

المادة الثالثة: يلغى نص كل من البنود (35) و(40) و(42) من الجدول (IN18) المرفق بالقرار الأساسي رقم 6116 تاريخ 7/3/1996 وتُستبدل بما يلي:

رقم	رمز فئة القروض	فئة القروض	رمز نوع القروض	نسبة الفائدة والعمولات
35	PRDBD	لقروض بالدولار الاميريكي للقطاعات الانتاجية التي تستفيد من دعم الفوائد المدنية باستثناء القروض الممنوحة بكفالة شركة كفالات ش.م.ل	a3k	معدل Term SOFR لثلاثة أشهر + قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والادوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) + 7,5%
40	ENVBD	الصديقة للبيئة التي تستفيد من دعم الدولة للفوائد المدنية وتتجاوز قيمة كل منها 000/20.5 أ.ل.	a3k	معدل Term SOFR لثلاثة أشهر + قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والادوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) + 0,5%
42	KAFBD	قروض بالدولار الاميريكي للقطاعات الانتاجية بكفالة شركة كفالات ش.م.ل والتي تستفيد من دعم الفوائد المدنية	a3k	معدل SOFR Term لسته اشهر + قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والادوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) + 6%.

المادة السادسة: يُلغى نصّ البند الثاني من المادة الرابعة عشرة من القرار الأساسي رقم 7835 تاريخ 2/6/2001 ويُستبدل بالنصّ التالي:
« - بالنسبة للقروض التي تستفيد من دعم الدولة للفوائد المدينة:

1- بنسبة %400 من أرصدة القروض الممنوحة بالليرة اللبنانية أو بالعملات الاجنبية لتمويل الجزء البيئي من مشاريع صديقة للبيئة شرط ان لا تتعدى الفوائد والعمولات من اي نوع كانت نسبة الفائدة على سندات الخزينة اللبنانية لمدة سنتين ناقص 1% بالنسبة للقرض الممنوح بالليرة اللبنانية، ومعدل Term SOFR لثلاثة أشهر زائد قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والادوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) زائد 5% بالنسبة للقرض الممنوح بالدولار الأميركي، ومعدل ESTR Compounded Average Rate لثلاثة أشهر زائد قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والادوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) زائد 5% بالنسبة للقرض الممنوح باليورو، يتم احتسابها كل سنة اعتباراً من تاريخ وضع القرض موضع التنفيذ.

2- بنسبة 600% من ارصدة القروض موضوع البند (1) أعلاه بعد إنتهاء فترة السبع سنوات التي تستفيد خلالها من دعم الدولة للفوائد المدينة، على أن لا تتعدى الفوائد والعمولات من اي نوع كانت المحتسبة بعد انتهاء فترة الدعم نسبة الفائدة على سندات الخزينة اللبنانية لمدة سنتين ناقص 3,5% بالنسبة للقرض الممنوح بالليرة اللبنانية، ومعدل Term SOFR لثلاثة أشهر زائد قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والادوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) زائد 1,5% بالنسبة للقرض الممنوح بالدولار الأميركي، ومعدل ESTR Compounded Average Rate لثلاثة اشهر زائد قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والادوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) زائد 1,5%

المادة الرابعة: يُلغى نصّ البند (2) من المادة الثالثة القرار الأساسي رقم 6180 تاريخ 31/5/1996 ويُستبدل بالنصّ التالي:
« 2- أسس احتساب معدلات فوائد الإِدخار والإقتراض ضمن الإطار التالي:

أ - ينبغي أن لا يتدنى معدل فائدة الإِدخار عن نصف معدل الفائدة المدفوعة على سندات الخزينة من فئة السنة إذا كان الحساب بالليرة اللبنانية، وعن معدل Term SOFR لسته أشهر زائد قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والادوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) ناقص 1% إذا كان الحساب بالعملة الأجنبية .
ب- ينبغي أن لا يزيد معدل فائدة الاقتراض عن نصف معدل الفائدة المدفوعة على سندات الخزينة من فئة السنة زائد 4% إذا كان الحساب بالليرة اللبنانية، وعن معدل Term SOFR لسته اشهر زائد قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والادوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) زائد 3% إذا كان الحساب بالعملة الاجنبية.»

المادة الخامسة: يُلغى نص البند (3) من المادة السادسة من القرار الأساسي رقم 6367 تاريخ 9/11/1996 ويستبدل بالنص التالي:

« 3- ان اي عجز طارئ في حساب الأمر بالتحويل لدى مصرف لبنان ينتج عن تنفيذ هذه الاوامر كما وان قيد اي تحويل لصالح مصرف لبنان في تاريخ حق لاحق للتاريخ المتفق عليه يؤديان إلى تحمل الأمر بالتحويل فائدة مدينة عن فترة التأخير توازي معدل Term SOFR لسته اشهر زائد قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والادوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) زائد 2% اضافة الى خمسمائة دولار اميريكي او ما يوازيه عن كل مخالفة، دون أن يحول ذلك من تطبيق الاجراءات أو العقوبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.»

قرار وسيط رقم 13476
تعديل القرار الاساسي رقم 13384 تاريخ 16/12/2021
 إن حاكم مصرف لبنان،
 بناءً على قانون النقد والتسليف، سيما المادتين 70 و 174 منه،
 وبناءً على القرار الاساسي رقم 13384 تاريخ 16/12/2021
 وتعديلاته المتعلقة بإجراءات استثنائية للسحوبات النقدية،
 وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخذ في
 جلسته المنعقدة بتاريخ 28/9/2022.

يقرّر ما يأتي:

المادة الأولى: يلغى نص المادة الرابعة من القرار الاساسي
 رقم 13384 تاريخ 16/12/2021 ويستبدل بالنص التالي:
 «يُعمل بهذا القرار فور صدوره وتطبق شروطه لمدة،
 تنتهي بتاريخ 31/10/2022، قابلة للتجديد.»

المادة الثانية: يعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة الثالثة : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.
 بيروت، في 30 ايلول 2022
 حاكم مصرف لبنان
 رياض توفيق سلامه

بالنسبة للقرض الممنوح باليورو، يتم احتسابها كل
 سنة اعتباراً من تاريخ وضع القرض موضع التنفيذ.»

المادة السابعة: تمنح المصارف مهلة حداها الاقصى
 30/6/2023 لتعديل العقود والانظمة المعلوماتية
 المرتبطة بمعدلات الفوائد المشار اليها اعلاه واعلام
 عملائها المعنيين بذلك، وفقاً للاصول، على ان توضع هذه
 التعديلات موضع التنفيذ اعتباراً من تاريخ 1/7/2023.

المادة الثامنة: يعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة التاسعة: يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.
 بيروت، في 23 ايلول 2022
 حاكم مصرف لبنان
 رياض توفيق سلامه

تعميم وسيط رقم 641
للمصارف

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم 13476
 تاريخ 30 /9/2022 المتعلق بتعديل القرار الاساسي
 رقم 13384 تاريخ 16/12/2021 (إجراءات استثنائية
 للسحوبات النقدية) المرفق بالتعميم الاساسي رقم 161.



وتّم انتخاب هيئة مكتب المجلس، التي أتت على الشكل الآتي: أسعد صقال رئيساً، جاك صراف نائباً للرئيس، هادي خليل أميناً عاماً.

وبعد إتمام العملية الإنتخابية أكّد صقال، على أنّ المجلس هو مكّون أساسي في غرفة بيروت وجبل لبنان والهيئات الإقتصادية وسيبقى على تنسيق وتعاون دائمين معهما لما فيه مصلحة القطاع الخاص والإقتصاد الوطني. وأضاف: "أمام المجلس مهام كثيرة، يأتي في مقدمها ترسيخ تعاون بناء بين القطاع الخاص وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين". وأعلن أنّ المجلس سيقوم بوضع برنامج عمل له حتى نهاية العام 2023.

USAID تعلن دعم IV منشأة صناعية في البقاع لتحسين فعالية استهلاك الطاقة

أعلنت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID في بيان ان "مشروع تسهيل التبادل التجاري والإستثمار (TIF) الممول من الوكالة الأميركية، اطلق برنامج تدقيق للطاقة لعددٍ من المنشآت الصناعية في منطقة البقاع اللبنانية، بالتعاون مع مؤسسة ميشال زاهر الإجتماعية. والبرنامج الممتد على فترة 16 شهراً سيدعم 17 منشأة صناعية بقاعية لتحسين فعالية استهلاك الطاقة من خلال اعتماد تدابير لتوفير الطاقة وتبني حلول الطاقة المتجددة. ومن خلال هذه الشراكة، ستحصل هذه المنشآت على دورات تدريبية حول تكنولوجيا الطاقة المتجددة، علاوة على تدقيقٍ شاملٍ للطاقة ينتج عنه تحديد ثلاثة تدابير للحفاظ على الطاقة. وسوف تساعد USAID من خلال مشروع TIF هذه المنشآت الصناعية على اعتماد وتبني حلول مناسبة وفعالة للطاقة، كتركيب أنظمة الطاقة المتجددة".

حضر حفل إطلاق البرنامج رئيسة مؤسسة ميشال زاهر الإجتماعية مارلين زاهر، مدير مكتب التنمية الإقتصادية في USAID دوغلاس بالكو، الأخصائية في شؤون التنمية الإقتصادية في USAID رنا حلو، وممثلون عن وزارة الصناعة، بالإضافة إلى ممثلين عن المنشآت الصناعية البقاعية الشريكة في هذا المشروع.

وقال باكو تعليقياً على البرنامج: "تقوم USAID في لبنان بالدفع نحو استخدام أنظمة الطاقة الشمسية

مؤشر مدراء المشتريات PMI BLOM يرتفع فوق مستوى 50,0 نقطة

أظهر مؤشر مدراء المشتريات PMI BLOM يرتفع فوق مستوى 50,0 نقطة مسجلاً أعلى مستوى له في أكثر من تسع سنوات في آب 2022. وتعليقاً على نتائج مؤشر PMI خلال شهر آب 2022، قالت محللة الأبحاث لدى بنك لبنان والمهجر للأعمال ألين قزي: "يعدّ تسجيل مؤشر مدراء المشتريات 50,1 نقطة في آب 2022، المستوى الأعلى منذ أكثر من تسع سنوات، إنجازاً هاماً وعلامة بارزة على التحول الأخير في مسار الإقتصاد اللبناني. وتُعزى القراءة الأخيرة لمؤشر PMI إلى النمو في إنفاق السائحين والمغتربين وربما الإنفاق المؤجل للمواطنين اللبنانيين.

ولكن ينبغي وضع هذه النتيجة في سياقها المناسب، لأنها تعكس تكيّف الإقتصاد اللبناني مع "الواقع الجديد" والذي من غير المستغرب أنه ليس أفضل حالاً من "الواقع القديم" الذي كان سائداً قبل تشرين الأول 2019. ويمكن فقط إنتشال الإقتصاد اللبناني من الواقع الجديد إلى واقع أفضل من خلال تنفيذ برنامج الإصلاح والإنتعاش الإقتصادي بالإتفاق والتعاون مع صندوق النقد الدولي".

شقيير أطلق مجلس رجال الأعمال اللبناني-الكويتي برئاسة صقال: يأتي في توقيت جيد مع الانفتاح الخليجي على لبنان

أطلق رئيس الهيئات الإقتصادية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان الوزير السابق محمد شقيير مجلس رجال الأعمال اللبناني الكويتي في اجتماع عقد في مقر غرفة بيروت وجبل لبنان. وتحدث شقيير في بداية الاجتماع عن "عمق وقوة العلاقات التاريخية والأخوية التي تربط لبنان بالكويت"، مشدداً على "أن الكويت كانت ولا تزال في مقدمة الدول التي تساند بلدنا وشعبنا على المستويات كافة". واعتبر أنّ "إطلاق المجلس يأتي في توقيت جيد مع الإنفتاح الخليجي على لبنان الذي نأمل أن يتوج بإعادة العلاقات الأخوية إلى سابق عهدها". وأكد على أنه "من أولى مهام هذا المجلس تنمية علاقات لبنان الإقتصادية لتكون في مستوى العلاقات الأخوية، والمساهمة في تطوير التعاون والشراكة بين القطاعين الخاص اللبناني والكويتي".

الاوروبي ” وفرنسا خصوصاً التي تفتح أبواب القارة أمام لبنان وصناعيه ومصدريه .“
تمّ البحث في مختلف مجالات التعاون لبناء علاقات تنموية وتبادلية وتكاملية يستفيد القطاع الصناعي الخاص اللبناني منها، وخصوصاً في المجالات الواعدة (المعلوماتية، الصناعات التكنولوجية والدوائية والغذائية والكهربائية).
وشدّد بوشكيان على اهمية دور ”لبنان الحضاري والثقافي وملتقى للأديان“، كما على ”موقعه الإستراتيجي بين الشرق والغرب، وصلة وصل تؤمن التبادل وتفتح الأسواق العربية والأوروبية على بعضها“.
كما شكر الوزير رئيس الغرفة على مساهماتها في لبنان، لاسيما من خلال دعمها لمعهد ESA، وتمّ التوافق على تفعيل إضافي للتعاون الأكاديمي. وجه بوشكيان دعوة لأعضاء الغرفة الصناعيين والمستثمرين لزيارة المصانع اللبنانية والإطلاع على الفرص الإستثمارية.

”المشروع اللبناني برنامج بربن للنقل المستدام المنخفض الانبعاثات“

أطلق برنامج الأمم المتحدة (UNDP) وبلدية جبيل بيبيلوس، ”المشروع اللبناني للنقل المستدام المنخفض الانبعاثات“ (Lebanon Sustainable Low-emission transport systems) الممول من المرفأ البيئي العالمي (Global environment facility) بالتعاون مع أربع وزارات وهي الطاقة، البيئة، الداخلية والنقل وكهرباء لبنان وبلدية جبيل وغيرها، وذلك خلال احتفال في مبنى البلدية حضره مشاركا عبر تقنية ”زوم“ (ZOOM) وزير البيئة ناصر ياسين، المقدم طارق مكنّا ممثلا وزير الداخلية والبلديات في حكومة تصريف الاعمال القاضي بسام مولوي، النائب زياد الحواط، قائمقام جبيل نتالي مرعي الخوري، العميد حسين خشفة ممثلاً المدير العام لقوى الأمن الداخلي، أمر فصيلة جبيل الرائد نقولا نصر، مساعد الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي أدغار شهاب مع موظفي البرنامج، رئيس وأعضاء المجلس البلدي، مختاير المدينة، رؤساء بلديات ومختاير، وفاعليات. وألقى رئيس البلدية وسام زعرور كلمة شرح فيها اسباب اختيار جبيل لتحضن هذا المشروع وقال: ”نتشرف أن

لتزويد المجتمعات الأكثر ضعفاً وأنظمة الانتاج الغذائي والمؤسسات الصناعية بالطاقة“.
أما ضاهر، فشكرت بدورها دعم USAID لمنطقة البقاع ولقطاع الصناعة في لبنان. وقالت: ”القطاع الصناعي هو من أعمدة الإقتصاد اللبناني، ولذلك نحن ممتنون لدعم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في هذه الظروف الصعبة“.
وذكر البيان ان ”USAID ستساعد من خلال مشروع TIF منشآت البقاع الصناعية على توفير استهلاك الطاقة وبالتالي تكلفة الانتاج الخاصة بها، مما سيزيد نسبة ربحها، وكذلك قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية. كما وستخلق هذه الشراكة العديد من فرص العمل للشباب في منطقة البقاع“.
وحول مشروع تسهيل التبادل التجاري والاستثمار الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، أشار البيان الى ان ”مشروع تسهيل التبادل التجاري والإستثمار (تيف) صمم بهدف تحسين الفرص الإقتصادية عبر تسهيل التجارة والإستثمار في عددٍ من القطاعات المثمرة في لبنان، وبالتالي خلق فرص عمل وزيادة مدخول المؤسسات والأفراد في لبنان. ويحرص المشروع بشكلٍ خاص على زيادة التصدير ودعم دور المرأة في الأعمال. ولتحقيق هذه الأهداف، يعمل المشروع على زيادة صادرات السلع والخدمات اللبنانية وتسهيل فرص الإستثمار وتحسين بيئة الأعمال والإستثمار في لبنان“.

بوشكيان من غرفة باريس: الشراكة الأوروبية اللبنانية تفتح الأسواق أمام الصناعيين اللبنانيين

لجى وزير الصناعة في حكومة تصريف الأعمال النائب جورج بوشكيان الدعوة للمشاركة في اجتماع في مقر غرفة التجارة والصناعة في باريس، مع رئيس وعدد من أعضاء مجلس إدارة الغرفة، في جلسة استماع ومناقشة وتبادل الآراء حول تفعيل التعاون الصناعي والتبادلي بين لبنان وفرنسا واستفادة الصناعيين اللبنانيين من الخبرات والتجارب الناجحة للمؤسسات الصناعية الفرنسية. شارك في اللقاء سفير لبنان في فرنسا رامي عدوان، المدير العام لوزارة الصناعة داني جدعون، والمدير العام لوزارة الإقتصاد والتجارة محمد أبو حيدر. ركز بوشكيان على أهمية الشراكة بين لبنان والإتحاد

مناشدا وزير الأشغال العامة "الاعتناء بسلامة الطرق وتعبيد الحفر والجور"، وتطرق رئيس بلدية بلاط عبود العتيق الى "أثر موضوع الترخيص لبلدية بلاط بالمشروع المقدم منها للوزارات المختصة بإنشاء الكورنيش البحري الممتد من حدود بلاط مع جبيل الى الفيदार والبالغ طوله حوالي 1,5 كلم مع محطتين لشحن السيارات الكهربائية وهو سيشكل قفزة نوعية للسياحة الجبيلية"، وهنا بلدية جبيل ورئيسها النشيط وسام زعرور وال UNDP على مشروع الباصات الكهربائية بين جبيل وبيروت.

المركزي الأوروبي يحذر من ركود اقتصادي في ٢٠٢٣ للأغارد: توقعات الاستقرار المالي في المنطقة تراجعت

حذر مسؤولان كبيران في البنك المركزي الأوروبي، من أن النشاط الإقتصادي في منطقة اليورو يمكن أن ينزلق إلى الركود في 2023 على خلفية الحرب المستمرة في أوكرانيا. وقالت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد في خطاب أمام اللجنة المالية والنقدية الدولية الهيئة السياسية لصندوق النقد الدولي، إن "آفاق النمو متجهة إلى الانخفاض أساساً، خصوصاً بسبب التبعات الإقتصادية للحرب في أوكرانيا".

ولم تذكر لاغارد كلمة ركود لكنها أكدت أن "التوقعات أصبحت قائمة" منذ الصيف الحالي بسبب "ارتفاع التضخم" الذي وصل إلى 10% في أيلول في منطقة اليورو. وأشارت أيضاً إلى عوامل مؤثرة أخرى مثل "انحسار تأثير إعادة الفتح" بعد أزمة جائحة كوفيد 19- و"ضعف الطلب العالمي" و"انخفاض الثقة".

وأضافت أن هذه العوامل "يمكن أن تسبب تباطؤاً كبيراً في نمو إجمالي الناتج المحلي لمنطقة اليورو في النصف الثاني خلال العام الحالي وأوائل 2023".

وذكرت أيضاً أن هناك عوامل تدعم الإقتصاد مثل مستوى المدخرات الأسرية المتراكمة، وسوق العمل القوي ودعم الميزانية هما في ذلك خطة الإنتعاش الأوروبية. وكان البنك المركزي الأوروبي أعلن في أيلول فرضيات عدة للنمو في منطقة اليورو في 2023. وقال لويس دي غويندوس إن "ما اعتبرناه سيناريو تراجعياً (...). يقترب من السيناريو الأساسي". وفي هذا "السيناريو التراجعي" سيسجل إجمالي الناتج المحلي لمنطقة اليورو إنكماشاً بنسبة 1%

نكون جزءاً من هذا المشروع الأول من نوعه في لبنان لما له أهمية على صعيد لبنان والمنطقة من كل النواحي البيئية والإجتماعية والإقتصادية والأهم هو تعاون القطاع العام مع المنظمات الدولية UNDP و GEF مشكورتين". وأضاف: "بدأنا نعمل على هذا المشروع مع المنظمات المذكورة منذ أكثر من 4 سنوات والعوامل الأساسية التي ساعدتنا لتفيذه عديدة أهمها مكانة هذه المدينة الثقافية والتاريخية في لبنان والعالم، وموقعها الجغرافي إذ تبعد جبيل حوالي 40 كم عن العاصمة بيروت وأيضاً 40 كم عن عاصمة الشمال طرابلس، إضافةً إلى التعاون التام مع المنظمات المذكورة إذ ان البلدية وضعت عقاراً مساحته حوالي 5000 م مربع بتصرفهم لإستخدامه كمحطة للنقل المشترك ومحطة شحن للحافلات".

واوضح زعرور أن "مشروع النقل BYBUS الذي ساهمت البلدية بإنجاحه مستمر بالعمل إلى اليوم بالرغم من الصعوبات المادية والتكاليف الباهظة لتشغيله"، مشدداً على "أهمية هذا المشروع للمواطنين في مدينتنا وخصوصاً كبار السن أهلنا، وذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال في عرباتهم، حيث انهم يعانون أكثر من غيرهم من ظروف إمكانيات وصول سيئة".

وفسر الخطة البيئية التي اعتمدها البلدية "بدءاً من السيارات الكهربائية لنقل السواح مجاناً منذ العام 2010، ثم مشروع الفرز من المصدر، ثم منع استعمال الاكياس البلاستيكية في المدينة سنة 2018 والذي انعكس إيجاباً على سمعة المدينة في الخارج، ثم الحصول على مصادقة مجلس الوزراء خلال جلساته المنعقدة الأخيرة على مشروع قانون يرمي الى انشاء محمية جبيل البحرية الطبيعية، بفضل جهودنا ودعم وزراء البيئة والسياحة. وكانت كلمة للمقدم مكنو ومداخلة لوزير البيئة ياسين عبر تقنية "زوم" هنا فيها بالإنجاز "الذي حققته بلدية جبيل بالتعاون مع ال UNDP لتأمين عملية نقل من جبيل الى بيروت بباصات تعمل على الكهرباء ولاتضرّ بالبيئة لأنها خالية من تلوث عوادم السيارات العاملة على البنزين والمازوت". بدوره شكر الحواط " ال UNDP "على ما تقوم به في لبنان وعلى تعاونها مع بلدية جبيل بتأمين باصات نقل صديقة للبيئة. وتحدث عن أزمة النقل في لبنان، وعن فوزي السير داعياً القوى الأمنية إلى "التشديد على السائقين المخالفين الذين يعرضون حياة الناس للخطر"،

وكان مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي جهاد أزعور قال لاجد المواقع اللبنانية: "بعد مفاوضات طويلة مع لبنان توصلنا إلى الإتفاق على صعيد الموظفين وذلك لمساعدة البلد في ظلّ أزمته الإقتصادية المعقدة."

وتابع: "على صعيد الإتفاق هناك عدد من المعايير والإصلاحات التي على لبنان القيام بها لإنجاح البرنامج مع صندوق النقد وإصلاح الإقتصاد ومنها ما له علاقة بالثقة مثل إقرار قانون السرية المصرفية وبعض الإصلاحات التي لها علاقة بالشفافية ومحاربة الفساد." وأكد أزعور أنّ "هذه الإصلاحات مهمة جداً، تماماً مثل معالجة قضايا خسارة القطاع المالي المتراكمة والتي تمنع لبنان من التعافي ولها انعكاساً أساسياً في الميزانية العمومية للدولة." وشدد على أنّ "هذه الخطوات مهمة للسماح للبرنامج مع الصندوق بالبدء كي يسمح للبنان في التعافي والحصول على دعم المجتمع الدولي."

ولفت إلى أنّه "لم يتمّ تنفيذ الإجراءات المطلوبة كلّها حتى الآن، فالأمور تحصل ببطء"، موضحاً أنّه من المهم جداً أن تُنفذ الإجراءات في الوقت المحدّد خصوصاً أنّ لبنان يخضع أيضاً لمسائل ضاغطة أخرى مثل قضية الأمن الغذائي، وهذه مشكلة يواجهها لبنان بطريقة دقيقة. لذلك على لبنان الإسراع في الإصلاحات."

وتابع: "على صعيد الإتفاق هناك عدد من المعايير والإصلاحات التي على لبنان القيام بها لإنجاح البرنامج مع صندوق النقد وإصلاح الإقتصاد ومنها ما له علاقة بالثقة مثل إقرار قانون السرية المصرفية وبعض الإصلاحات التي لها علاقة بالشفافية ومحاربة الفساد."

توقعات بنمو الناتج المحلي الإجمالي للشرق الأوسط 0% في 2022

أكد مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي جهاد أزعور اليوم أنّ الصندوق يتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي للشرق الأوسط 5% في 2022، ارتفاعاً من 4,1% في 2021، قبل أن يتباطأ إلى 3,6% في 2023 بسبب تدهور الموقف الاقتصادي العالمي.

ومن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 14,2% في المتوسط في عام 2022 وأن

تقريباً العام المقبل، بينما تشير التقديرات المرجعية إلى نمو بنسبة 0,9%. وذكر غويندوس بأن الفارق "يكمن في تطور إمدادات الطاقة القادمة من روسيا". ووفق السيناريو الأساسي، سيستمرّ إمداد الغاز بنسبة 20%، مقابل انقطاع كامل في أسوأ الأحوال الذي يبدو السيناريو المرجح.

وقال دو غويندوس إن منطقة اليورو تشهد "تضافراً صعباً جداً لنمو إقتصادي ضعيف بما في ذلك احتمال حدوث ركود تقني، وتضخماً مرتفعاً".

وقبل أن يصبح الركود واقعاً، بدأ البنك المركزي الأوروبي في يوليو رفع أسعار الفائدة بشكل مفاجئ لأن هدفه هو إعادة التضخم إلى 2%.

ويمكن أن يؤدي الإجتماع المقبل لمجلس محافظي البنك المقرر عقده في 27 تشرين الأول إلى زيادة أخرى بمقدار 0,75 نقطة في معدلات الفائدة الأساسية كما حدث في أيلول، كما ذكر مصرفيون ومراقبون في منطقة اليورو. وحذرت لاغارد أيضاً من أنه بين ضعف النمو الإقتصادي وارتفاع التضخم وتشديد شروط التمويل، كل هذا يعني أن "توقعات الإستقرار المالي قد تراجعت" مما أدى إلى "الضغط على قدرة خدمة الديون للشركات والأسر."

صندوق النقد : نمتلك قدرة اقتراض بنحو 700 مليار دولار ولدينا طلبات تمويل مالية من 28 دولة منها لبنان

اعتبر صندوق النقد الدولي، أنّ "استقرار الإقتصاد العالمي أمر وارد، لكننا قلقون من وقوع أخطاء"، لافتاً إلى أنّه "ما يزال لدينا قدرة إقراضية بنحو 700 مليار دولار"، معلناً "أننا لدينا طلبات تمويل مالية من 28 دولة حول العالم"، وفق ما نقلت شبكة "الشرق".

والجدير بالذكر فيما يخصّ الشأن اللبناني، أن الصندوق ينتظر بعد إقرار موازنة العام 2022، إقرار قانون كابيتال كونترول، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتعديل قانون السرية المصرفية، قبل أن يقرّ اتفاقاً مع لبنان يمكّنه من الحصول على تمويل يوازي ثلاثة مليارات دولار.

وكان الملف اللبناني حاضراً بقوة ضمن لقاءات صندوق النقد الدولي في واشنطن. حيث حذّر من دقّة المرحلة التي يمرّ بها لبنان، وشدد على ضرورة الإسراع في تطبيق الإصلاحات المطلوبة كي يتمكن الصندوق من مساعدة لبنان.

السعودية: نمو الناتج المحلي يصل الى ٨,٦ %

أظهرت تقديرات الهيئة العامة للإحصاء السعودية، استمرار الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الارتفاع، مسجلاً نمواً 8,6 % خلال الربع الثالث 2022، مقارنة بالربع المماثل من العام 2021. ووفق الهيئة العامة للإحصاء، يعود النمو الإيجابي للاقتصاد السعودي في الربع الثالث من العام الحالي، إلى الارتفاع المسجل في الأنشطة النفطية بنسبة 14,5% على أساس سنوي، بالإضافة إلى الارتفاع المحقق في الأنشطة غير النفطية بنسبة 5,6%، كما ارتفعت أنشطة الخدمات الحكومية بنسبة 2,4%. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل موسمياً بنسبة 2,6% في الربع الثالث من العام 2022، مقارنة بالربع السابق من 2022. وحققت الأنشطة النفطية نمواً بنسبة 5,8%، بالإضافة إلى نمو الخدمات الحكومية بنسبة 1,1%. كما حققت الأنشطة غير النفطية نمواً بلغ 0,2 % على أساس ربعي. وكان نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسعودية بنسبة 11,8 % في الربع الثاني 2022، مقارنة بالربع المماثل من العام 2021.

يظل مرتفعاً العام المقبل، مدفوعاً بأسعار الغذاء والطاقة. وقال أزغور إنَّ النمو في الناتج المحلي الإجمالي بين الدول المصدرة للنفط، التي تستفيد من ارتفاع أسعار الخام، سيكون أقوى، مشيراً إلى أنَّ المنطقة قاومت حتى الآن "حشداً من الصدمات" مثل أسواق السلع الأساسية المتقلبة وتباطؤ الاقتصاد العالمي وتشديد السياسة النقدية حول العالم، لكنَّ "التعافي متفاوت السرعات" في 2022 سيتباطأ مع "إلقاء الظروف العالمية المتدهورة بثقلها على آفاق العام المقبل".

ومن المتوقع أن تتفوق البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، والتي تضمَّ دول مجلس التعاون الخليجي الست، في الأداء على أقرانها بنمو متوقع بنسبة 5,2% هذا العام مدعومة بارتفاع أسعار النفط والنمو القوي في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، الأمر الذي يساعد في تعويض ما يترتب على الرياح المعاكسة في الإقتصاد العالمي. وقال أزغور أيضاً إنَّ النشاط الإقتصادي سيتباطأ العام المقبل مع سريان تخفيضات إنتاج أوبك+، وتراجع أسعار النفط، وانخفاض الطلب العالمي على الخام.



بلغت 49%، وحافظت المجموعة على صلابتها مركزها المالي حيث بلغت حقوق الملكية 10,2 مليار دولار أمريكي. وبلغت التسهيلات الائتمانية 35,6 مليار دولار أمريكي في نهاية الربع الثالث من العام 2022 مقارنةً مع 34,1 مليار دولار أمريكي في الفترة نفسها من العام السابق وبنسبة نمو بلغت 4%، في حين بلغت ودائع العملاء 47,8 مليار دولار أمريكي كما في 30 أيلول 2022 مقارنةً بنسبة 46,6 مليار دولار أمريكي في الفترة المقابلة للعام 2021 وبنسبة نمو بلغت 3%، مما يعكس ثقة العملاء الراسخة بمجموعة البنك العربي.

وقال رئيس مجلس إدارة البنك العربي صبيح المصري: "إن النتائج الإيجابية المتحققة جاءت لتؤكد قدرة مجموعة البنك العربي على مواصلة مسيرة النمو المستدام في كافة القطاعات من خلال تنويع الإستثمارات وتطوير عمليات البنك التشغيلية، حيث أظهرت المجموعة مرونة عالية في التكيف مع التحديات التي يواجهها الإقتصاد العالمي". وعبر المصري عن تفاؤله وثقته المستمرة في البنك وقدرته على السير قدماً نحو المزيد من النجاح ومواصلة تحقيق أداء قوي يدعم خطط البنك في النمو والتوسع ويعزز مكانته الريادية التي يتميز بها.

كما قالت الأنسة رندة الصادق المدير العام التنفيذي للبنك العربي أن البنك تمكن خلال العام 2022 من الاستمرار بتحقيق معدلات نمو مستدام بالأعمال البنكية، حيث نما صافي الأرباح التشغيلية للبنك بنسبة 13% بفضل النمو في صافي الفوائد والعمولات المتأتية من الأعمال البنكية الرئيسية وكذلك الاستمرار في ضبط المصاريف التشغيلية، هذا إلى جانب مواصلة التحسن في مستويات تكلفة المخاطر وبما يتماشى مع استراتيجية البنك الحصيفة. وأضافت الصادق بأن البنك استمر بالمحافظة على جودة محفظته الائتمانية، وعلى نسبة تغطية للديون غير العاملة تفوق ال 100% وذلك دون احتساب قيمة الضمانات، بالإضافة الى المحافظة على مستويات سيولة مرتفعة، حيث بلغت نسبة القروض الى الودائع 74,3%. وأشارت الى ان المجموعة تحتفظ بقاعدة رأس مال قوية يتركز معظمها ضمن رأس المال الأساسي حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال حسب تعليمات بازل 3 نسبة 16,4% وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب حسب تعليمات البنك المركزي الأردني.

حلول إلكترونية للتجار بدولار واحد بالشهر!

يقدم بنك بيروت مجموعة واسعة من الخدمات الإلكترونية التي من شأنها تسهيل عمل التجار والشركات وذلك عبر منصة Bank of Beirut Simplify للتجارة الإلكترونية وهي منصة موجهة لأي شخص يريد فتح متجر إلكتروني خاص به وذلك مقابل دولار واحد فقط بالشهر.

وبالتفاصيل، بإمكان أي فرد أو مؤسسة تحصيل الفواتير إلكترونياً وبأقل كلفة. فإذا كنت تملك فندقاً أو شركة تأمين أو غيرها من الأعمال التجارية، تمكّنك منصة Bank of Beirut Simplify عبر المتجر الإلكتروني من استلام مدفوعات البطاقات في لبنان والخارج، توفير إمكانية سحب المبالغ المجمعة بالعملة التي يريد، وإصدار الفواتير إلكترونياً وغيرها وذلك بطريقة سهلة جداً وأمنة.

حلول التأمين مع "بيروت إنشورنس غروب"

تعمل شركة "بيروت إنشورنس غروب" على تقييم وتقدير بوليصة التأمين المناسبة للعملاء لأعمالهم إضافة إلى توفير تغطيات مميزة وأسعار منافسة في ذات الوقت. كوسيط إحترافي للتأمين، يملك فريق عمل "بيروت إنشورنس غروب" خبرات واسعة في إدارة المخاطر والتأمين بشتى أنواعه: بداية بالتأمين الصحي، مروراً بتأمين الممتلكات والمنازل، المركبات، الحياة، الصحة، برامج التعليم وغيرها.

كما يقوم فريق "بيروت إنشورنس غروب" بتقديم المشورة للعملاء بكل حيادية، وتمثيل العميل والدفاع عنه أمام شركات التأمين، وذلك لضمان حصوله على كافة حقوقه المتفق عليها في بوليصة التأمين.

البنك العربي: أرباح الفصل الثالث زادت

بنسبة ٤٩%

واصلت مجموعة البنك العربي تحقيق نتائج ايجابية للربع الثالث من العام 2022، حيث حققت أرباحاً صافية بعد الضرائب والمخصصات بلغت 405,8 مليون دولار أمريكي للفترة المنتهية في 30 أيلول 2022 مقارنةً بنسبة 271,7 مليون دولار في الفترة المقابلة للعام 2021 وبنسبة نمو

الممارسات. والمقدمة من قبل مجلة "غلوبال فاينانس
Global Finance" العالمية ومقرها نيويورك، وذلك
للعام السابع على التوالي. وتجدر الإشارة هنا الى أن البنك
العربي حصل مطلع هذا العام على جائزة "أفضل بنك في
الشرق الأوسط لعام 2022"

وبينت الصادق أن البنك ماضٍ في تنفيذ استراتيجيته
المتعلّقة بالتحول الرقمي من خلال التركيز على توسيع
قاعدة الإستثمار في الحلول البنكية الإلكترونية والتي
من شأنها تلبية متطلبات العملاء المتجدّدة وتقديم
أفضل الخدمات الرقمية وهما يتماشى مع افضل



تأثيرات زيادات معدلات الفائدة العالمية بشكل غير مسبوق

التشدد في السياسة النقدية غير المنسق نوعاً من حرب العملات، حيث يعمل كل بلد إلى تحويل عبء التضخم إلى مكان آخر، مع نتيجة نهائية مزيد من التشدد. علماً أن أكبر مشكلة تنسيق في العالم قد تكون أقل من مشكلة كل بنك مركزي بمفرده وأكثر من ذلك عندما يخطو مصرف مركزي واحد مهيمن-بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي - خطوة يجب على الآخرين اتباعها، سواء أعجبهم ذلك أم لا. إن النفوذ الهائل للدولار في النظام المالي العالمي يمنحه دوراً قوياً في إدارة الدورات المالية العالمية. تشير ورقة بحثية حديثة إلى أن تشدد السياسة النقدية في أميركا يرتبط بقوة بارتفاع قيمة الدولار وتدهور عدد من الإجراءات الاقتصادية والمالية العالمية.

إن التزام بنك الاحتياطي الفيدرالي بإعادة التضخم الأمريكي إلى 2% لا يترك مجالاً كبيراً لاستيعاب الاقتصادات الأخرى. قد يرحب بارتفاع أسعار الفائدة في أماكن أخرى كمساهمة مفيدة في مكافحة التضخم في أميركا، حتى لو بدأت الدول في الوقوع في الركود الاقتصادي كالدومينو. في الواقع، كلما هناك قدرة فائضة في الاقتصادات الأخرى، تدفع باتجاه هبوط الأسعار عالمياً، لا ضرورة لارتفاع البطالة في أميركا من أجل تحقيق أهداف بنك الاحتياطي الفيدرالي.

أصبح العالم أكثر اندماجاً على الصعيد المالي منذ عام 1971، عندما قال جون كونالي، وزير الخزانة آنذاك، لممثلي الاقتصادات الكبرى الأخرى في العالم أن "الدولار هو عملتنا، لكنه مشكلتكم". مع ارتفاع أسعار الفائدة في جميع أنحاء العالم بطريقة غير منسقة، يتراجع احتمال خروج أي اقتصاد من هذه التجربة سالمًا.

المصدر :

The Economist, September 29th 2022 Global rate rises are happening on an unprecedented scale
(النسخة الإلكترونية)

بدأ التشدد الكبير في السياسة النقدية في ربيع عام 2021، عندما باشرت مجموعة من المصارف المركزية في أميركا اللاتينية وأوروبا الوسطى في رفع أسعار الفائدة لتهديئة تقلبات عملاتها وضبط التضخم. ومع نهاية العام المذكور، قام عدد قليل من الدول الغنية، كالنرويج وكوريا الجنوبية، بالإجراء ذاته. علماً أنه في العقود الخمسة الماضية، لم تتجه أبداً السياسة النقدية نحو زيادة معدلات الفائدة.

مع زيادة وتيرة التشدد النقدي، حذر عدد كبير من الاقتصاديين من أن صنع السياسات السريع والمتزامن، ولكن غير المنسق إلى حد كبير يطرح مشاكل. وقال مؤخراً أحد كبار الاقتصاديين السابقين في صندوق النقد الدولي، بأن فشل المصارف المركزية في النظر إلى الآثار العالمية لسياساتها يعرض الاقتصاد العالمي لخطر التباطؤ التاريخي. ومن الواجب تبرير أي ارتفاع في سعر الفائدة. إن ارتفاع معدلات التضخم هو نتيجة للحجم المفرط للنقد في موازنة تقييد العرض من السلع والخدمات. ترفع المصارف المركزية أسعار الفائدة بهدف إبطاء النمو عن طريق كبح الإنفاق، وبالتالي تدفق الإنفاق عبر الحدود في ظل اقتصاد معوم. عندما يحاول أحد المصارف المركزية تقليص الطلب في الاقتصاد، فهو يؤثر بذلك على استهلاك السلع الأجنبية أيضاً. ويساعد في الواقع المصارف المركزية الأخرى على إدارة مشاكل التضخم لديها. إذا لم يتم أخذ مثل هذه التداعيات في الاعتبار، سوف يتباطأ الاقتصاد العالمي بأكثر مما تهدف المصارف المركزية لتحقيقه بشكل إفرادي.

تعمل التدفقات المالية بالتوازي مع هذه العملية. وقد يؤدي ارتفاع معدل الفائدة في بلد ما إلى جذب الرساميل من المستثمرين من أماكن أخرى، وبالتالي إلى تعزيز عملة هذا البلد. وهذا يعني خفض فاتورة الاستيراد، مما قد يساعد في تهدئة التضخم المحلي. لكن اقتصادات أخرى تواجه بعد ذلك فواتير استيراد أعلى، مما يؤدي إلى تفاقم مشاكل التضخم لديها ويصبح



نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية خلال شهر أيلول ٢٠٢٢

والإقراض القائم على الأصول في لبنان.

وفي إطار متابعة أعمال «ATTF – House of Training – Luxembourg»، شارك مصرفيان من لبنان في البرنامج الافتراضي حول «Ethics in Finance» في ٢٨ و ٢٩ أيلول ٢٠٢٢. وكان سبق لمصرفيين آخرين أن شاركوا في البرنامج نفسه في ٨ و ٩ حزيران الماضي، حيث تم اختيار أربع مصرفيين من لبنان للمشاركة من بين ٤٢ شخصاً من مختلف الدول وتم تقسيمهم على مجموعتين نظراً لكثافة المشاركين. يذكر أن هذا البرنامج ممول من قبل وزارة المالية في اللوكسمبورغ. وأتبع المنهاج التالي:

Session 1: What Is Ethical? How To Solve an Ethical Dilemma?

1. The value of business ethics: cases and exercises
2. Difference between ethics and compliance
3. Difference between an ethical dilemma and a moral temptation
4. The 7 steps to solve any ethical dilemma: cases and exercises

Session 2: Why Do Good People Make Unethical /

خلال شهر أيلول المنصرم، قامت مديرية تطوير الموارد البشرية بطلب من المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) التابعة لمجموعة البنك الدولي بتنظيم دورة تدريبية افتراضية في ٧ أيلول ٢٠٢٢ حول «Supply Chain Finance Diagnosis in Lebanon». وكانت المؤسسة المذكورة قد بدأت بهذه الدراسة أوائل العام ٢٠٢١ بهدف استكشاف العوائق التي تحول دون تحسين البيئة التمكينية. وهدفت هذه الدورة إلى تقديم لمحة عامة عن الدوافع للمشاركة في آلية تمويل سلسلة التوريد وشرح الأساليب المختلفة المتبعة. كما قامت مؤسسة التمويل الدولية بتلخيص التقييم التي قامت به في السوق اللبناني والفرص المتاحة لتمويل سلسلة التوريد

Illegal Decisions?

1. The ethical decision-making process
2. Individual and psychological factors that influence the decision-making process: cases and exercises
3. Situational and contextual factors that influence the decision-making process: cases and exercises

Session 3: Become an Ethical Leader: Speaking-up and





جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: 976 بيروت - لبنان
هاتف / فاكس : 1 970500/ 961
الموقع الإلكتروني : www.abl.org.lb



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



abl.org.lb

